

أثر السياسات الضريبية
على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن
The impact of tax policies
on attracting foreign investments to Jordan
L'impact des politiques fiscales
sur l'attraction des investissements étrangers en Jordanie

د./ فارس أرشيد الخرابشة *

تاريخ قبول النشر: 2020-06-25

تاريخ استلام المقال: 2020-01-04

Abstract:

This study aims at explain the impact of tax policies and the current tax rates on the current economic situation in Jordan. Weather the policies, exemptions and tax incentives available at the present time were conducive to attracting and increasing investments? This study dealt with the relationship between tax and investment promotion in Jordan.

Key words: Impact of tax policies, Tax exemptions, Tax incentives, Foreign investment, Jordan.

* أستاذ مساعد - جامعة البلقاء التطبيقية (الأردن)
fariskhkh@bau.edu.jo

Abstract:

Cette étude vise à expliquer l'impact des politiques fiscales et des taux d'imposition actuels sur la situation économique actuelle en Jordanie. Le dépassement des politiques, des exonérations et des incitations fiscales disponibles à l'heure actuelle est-il propice à attirer et à augmenter les investissements? Cette étude a examiné la relation entre les taxes et la promotion des investissements en Jordanie.

Mots clés: Impact des politiques fiscales, Exonérations fiscales, Incitations fiscales, Investissements étrangers, Jordanie.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسات الضريبية وارتفاع معدلات الضرائب الحالية على الوضع الاقتصادي الراهن في الأردن، وهل السياسات والإعفاءات والحوافز الضريبية المتوفرة في الوقت الحالي تساعد على جذب الاستثمارات وزيادتها وتناولت الدراسة العلاقة بين الضريبة من جهة وتشجيع الاستثمارات في البلد من جهة أخرى وكذلك معرفة فاعلية النظام الضريبي والتركيز على أهمية الاستثمار في الوقت الحالي والذي يحتاجه الأردن من خلال جذب الاستثمار الأجنبي لتمويل الخطط التنموية وخلق مناخ استثماري متوفر فيه كل العناصر القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة.

الكلمات المفتاحية: أثر السياسات الضريبية، الإعفاءات الضريبية؟ الحوافز الضريبية، الاستثمارات الأجنبية، الأردن.

مخطط المقال:

مقدمة

1) مدخل تمهيدي للدراسة

1-1) تقديم الدراسة

1-2) الدراسات السابقة

2) الإطار النظري

1-2) السياسية الضريبية

2-2) الاستثمارات الأجنبية

3) الجانب التطبيقي

1-3) منهجية وأجراءات الدراسة

2-3) نتائج الدراسة

خاتمة

مقدمة:

إن العلاقة بين ضريبة الدخل من جهة وتشجيع الاستثمارات في البلد من جهة أخرى علاقة قوية حيث أن الهدف الرئيسي من ضريبة الدخل والمبيعات هو جذب الإيرادات للدولة لتغطية نفقات الدولة المتكررة وتحقيق رضا المواطن بالخدمات المقدمة، إن العلاقة بين حجم الاستثمار والضرائب هي علاقة طردية، حيث أنه كلما زادت الاستثمارات في الدولة زادت الضرائب أيضا فعند إقامة مصنع لإنتاج الحلوى مثلا يعتبر هذا النشاط نشاطاً استثمارياً وعند بيع هذه الحلوى يتم فرض ضريبة المبيعات على هذه المبيعات وعند تحصيل الإيرادات من بيع هذه الحلوى يتم فرض ضريبة الدخل على هذه الإيرادات.

تؤثر إن ضريبة الدخل والمبيعات تأثير سلبي وإيجابي على الاستثمارات حيث أنه يمكن من خلالها جذب الاستثمار إلى البلد وتقليل كميته الاستثمار في البلد فجلب الاستثمار يعد تأثيراً إيجابياً للبلد إما تقليل الاستثمار فيعد تأثيراً سلبياً على البلد. وعليه، يكون السؤال هنا: كيف يمكن لضريبة الدخل والمبيعات أن تؤثر على الاستثمار في البلد؟

1) مدخل تمهيدي للدراسة:

في الوقت الحاضر، قد يؤدي التفاعل بين الدول إلى آثار مباشرة لزيادة المنافسة. بسبب العولمة، فقد تضطر الشركات إلى أن تكون أكثر قدرة على المنافسة، وكل هذا يمثل هدفا لاجتياز اختبار السوق. وقد تمكنت الشركات من التطور من خلال ظهور وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والدخول في أسواق جديدة، ومن خلال تحرير التجارة على أساس أحكام منظمة التجارة العالمية. حيث أدت هذه العملية إلى الانفتاح على التجارة، مع الحاجة إلى خفض التكاليف وزيادة الضغوط التنافسية، حيث وجب على والشركات إيجاد استراتيجيات جديدة من أجل الحصول على مزايا تنافسية. ونظراً لحقيقة أن المزيد والمزيد من الأنشطة التجارية تستثمر في بلدان أخرى، يمكننا أن نرى بسهولة أن إحدى استراتيجياتها في تحقيق الميزة التنافسية المرغوبة هي البحث عن مواقع جديدة أكثر جاذبية منها عدة أسباب مثل العمالة الرخيصة والإعفاء من مدفوعات الضرائب أو السياسة الضريبية أو غيرها من مزايا الضرائب، ولا ننسى الموقع الجغرافي، والبنية التحتية والأمن والأمان في البلد المضيف.

1-1) تقديم الدراسة:

يرى الباحث أن الضرائب لها دور كبير في تشجيع الاستثمار في الأردن وذلك من خلال الحوافز الضريبية والتمثلة في الإعفاءات الضريبية أو تقليل قيمة الضريبة المستحقة على المكلفين ومن ذلك أن الضريبة تعتبر أداة فعالة في خلق بيئة استثمار جيدة في الأردن. ومن هنا جاءت الدراسة للتعرف على حجم الآثار الاقتصادية للضريبة ودورها في الاقتصاد الأردني من خلال دراسة بيان أثرها على الاستثمار حيث يهدف البحث إلى التعرف على نظام الضريبة الفعال والعلاقة التي تربط الضريبة وأثرها على الاستثمار.

مشكلة الدراسة:

أن الظروف التي شهدتها الأردن خلال السنوات الماضية والحالية، قد أدت إلى عدم استقرار الاقتصاد الأردني وارتفاع المديونية والخطورة المرتبطة بهذه الظاهرة ما نجم عنها من سوء في توزيع الدخل، ونتج عنها اتساع نطاق التفاوت في مستويات الدخل وقلة الموارد في تمويل الموازنة العامة، الأمر الذي يلقي على عاتق السياسة الضريبية مسؤوليات إضافية من أجل تفعيل مساهمتها في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها

الأردن وتصحيح الاختلال والحد من التفاوت الاقتصادي كون الضريبة لها وزناً كبيراً في الاقتصاد الأردني ولها تأثيراً كبيراً في الإيرادات وان الأردن يعتمد بشكل كبير على استيراد النفط والغاز والصناعات الغذائية، والمستثمر بحاجة ماسة إلى هذه المقومات التي يعتمد عليها في إقامة مشروعة. إذا لا بد من جعل الضريبة أداة فعالة في خلق بيئة استثمارية وذلك بمنح إعفاءات رشيدة مع الأخذ بعين الاعتبار أن النسب الضريبية في الأردن مرتفعة ولكن بسبب انخفاض ارتفاع المديونية الخارجية والعجز في الموازنة العامة والوضع السياسي والاقتصادي المضطرب في دول الجوار ورغبة الدول الصديقة في تشجيع الاستثمار في الأردن وتحقيق التنمية الاقتصادية ولأهمية الضرائب دولياً على الحكومات أن تتجه نحو تفصيل أنظمتها الضريبية. ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة إلى عدم وجود سياسات ضريبية فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن.

❖ أهمية وأهداف الدراسة:

- تتبع أهمية البحث من أهمية جذب الاستثمار الذي يستطيع أن يحدث تغييراً جذرياً على واقع الاقتصاد المحلي من خلال وتوفير فرص عمل تساهم في تخفيض مستويات البطالة وتخفيض مستوى الفقر ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي ومواكبة العالم في ظل تنامي العولمة وتطور تكنولوجيات الاتصال.
- وتهدف الدراسة لتقديم مقترحات لجذب الاستثمارات في الأردن عن طريق قانون ضريبة الدخل والمبيعات بدراسة:
- هل نسب الضرائب الحالية ملائمة مع الوضع الراهن في الأردن؟
- هل الإعفاءات والحوافز الضريبية المقدمة في الوقت الحالي تساعد على جذب الاستثمارات وزيادتها؟
- التعرف على نوعية ومقدار الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحجمها في الأردن لزيادة النمو الاقتصادي؛
- التعرف على العوامل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن؛
- منح الإعفاءات الضريبية لبعض الاستثمارات المحفزة من أجل جذبها واستقرارها في الأردن لزيادة النمو الاقتصادي
- وتطوير النظام الضريبي المعمول به بطريقة تواكب التقدم في الدول المطبقة للسياسات التي تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى بلدانها.

✦ فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

$H_{0.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسياسات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن.

✦ الفرضية الفرعية الأولى:

$H_{0.1.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لزيادة نسب الضرائب على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن.

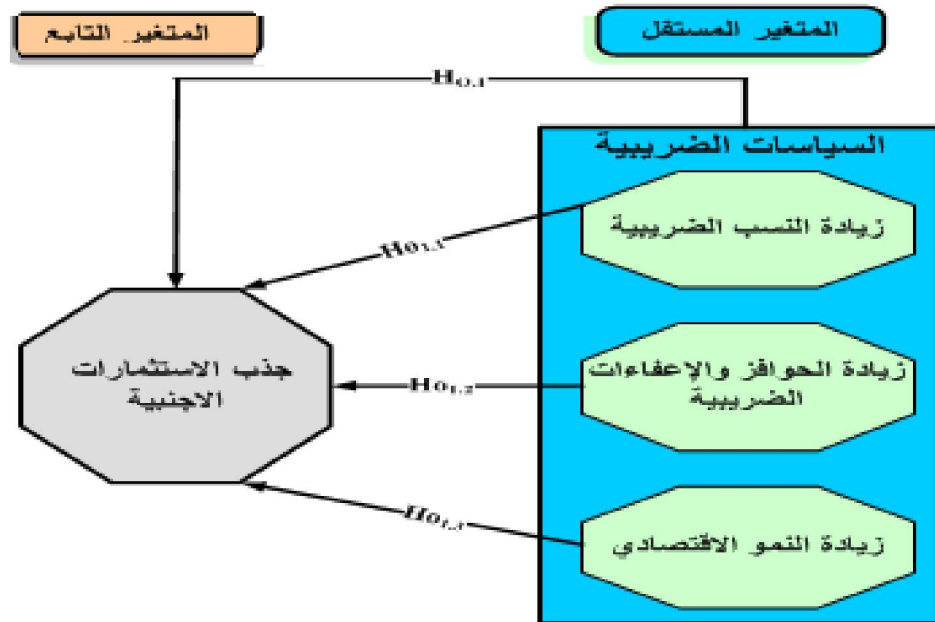
✦ الفرضية الفرعية الثانية:

$H_{0.1.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لزيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي للأردن.

✦ الفرضية الفرعية الثالثة:

$H_{0.1.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لزيادة النمو الاقتصادي على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن.

✦ أنموذج الدراسة:



✦ التعريفات الإجرائية:

- **السياسة الضريبية:**
تعرف على أنها مجموعة من البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع. وهي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع¹.
- **الإعفاءات الضريبية:**
تعرف على أنها عدم فرض الضريبة على دخل معين أما بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون وتلجأ الدول إلى هذا الأسلوب لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلائم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية².

1-2) الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحث على عدد من الأبحاث فقد تم التوصل إلى مجموعة من الأدبيات السابقة التي بحثت في موضوع الدراسة، وقد تم تقسيمها إلى مجموعتين هما مجموعة الدراسات العربية ومجموعة الدراسات الأجنبية كالآتي:

✦ الدراسات العربية:

✍ دراسة عبد الصمد لعوشي (2017)³، بعنوان:

"دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر وتونس"

تهدف الدراسة إلى اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في خلق الثروة والتعجيل بالنمو والتحول الاقتصادي، فهو يسمح بنقل التكنولوجيا وتقليص البطالة وتوفير فرص العمل بالإضافة إلى تحسين المناخ التجاري وجعله أكثر تنافسية. من أجل هذه الأهداف وأخرى، تسعى جميع الدول إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعتبر الجزائر وتونس من بين الدول التي عملت -منذ بؤادر تسعينات القرن الماضي- على تحسين مناخ أعمال مناسب والاهتمام بالسياسة الجبائية.

بينت نتائج الدراسة أن سياسة الحوافز الجبائية الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر ليست المحدد الوحيد المتحكم في جذب تدفقات هذه الاستثمارات، وإنما في الحقيقة توفر مناخ الأعمال الملائم والمتكون من جميع الأطر القانونية والمؤسسية التي تعمل على ترقية الاستثمار وتطويره. وكانت من أهم توصيات الدراسة العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني بما يكفل التدرج الطبيعي والتطور المستمر نحو خلق مناخ اقتصادي واستثماري يخضع في مراحل تبلوره إلى مبادئ وأسس الحكم الراشد، مما يضمن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

✍ دراسة عياش زبير (2015)⁴، بعنوان:

"دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"

تهدف الدراسة إلى تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية، إذ يساهم في زيادة العمل وتدريب العمالة وإكسابها مهارات وكفاءات لاستيعاب تقنيات وفنون الإنتاج وكذلك نقل التكنولوجيا وتحسين ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات، وهذا لا يتحقق إلا إذا استطاعت الدولة التوجه الأنسب له ومدى قدرتها على تقييم جدواه ومنافعه الاقتصادية، إضافة إلى رسم سياسية ملائمة وتهيئة مناخ مناسب له من خلال تصميم إطار تشريعي يضمن تعظيم الاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من أهم نتائج الدراسة ما يلي: تعتبر السياسة الضريبية أداة هامة من أدوات السياسة المالية للدولة نظراً لإسهاماتها في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي والجزئي، ومن أهم هذه الأدوات 'الإعفاءات الضريبية، والتخفيضات الضريبية'. وتوصي الدراسة إلى ضرورة توفير بيانات ومعلومات حسب القطاعات والمناطق التي تتطلب إقامة المشاريع الاستثمارية والخروج من ظاهرة المركزية.

✍ دراسة سميرة عطوي (2015)⁵، بعنوان:

"السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الجزائر -إشارة إلى تجارب دوله-"

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة السياسات الضريبية بأنواعها المختلفة ومدى تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لا سيما مع انخفاض أسعار النفط.

من نتائج الدراسة، أن السياسة الضريبية للدولة تلعب دوراً فعالاً في جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي أو المحلي على حد سواء، وهنا يجب إزالة العوائق والإخطار التي قد تحدثها الضريبة على الاستثمار، ولسياسة فرض الرسوم تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات حيث أن

اغلب الدول الجاذبة للاستثمار تقوم على الإعفاء الكلي أو الجزئي لتخفيض الرسوم والضرائب.

✍ دراسة مصطفى حسين رحال (2011)⁶، بعنوان:

"أثر ضريبة الدخل المؤقت رقم 28 لسنة 2009 في تشجيع الاستثمار في الأردن"

هدفت الدراسة إلى مقياس أثر ضريبة الدخل في تشجيع الاستثمار في الأردن وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة من أجل هذا الهدف قام الباحث بتطوير استبان متخصصة حول موضوع الدراسة وزعت على 120 شركة تم استرجاع 85 استبانة باستخدام المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية. توصلت الدراسة إلى أنه: لا يوجد أثر لقانون ضريبة الدخل 2009 على زيادة الاستثمار، بينما يوجد أثر لقانون ضريبة الدخل 2009 من ناحية الحوافز التشجيعية في قانون الاستثمار على الاستثمار في الأردن.

✍ دراسة الحبيب العطشان (2010)⁷، بعنوان:

"العلاقة بين الامتيازات الضريبية وتحفيز الاستثمار"

تهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين الإعفاءات الضريبية في جلب الاستثمارات وإنها أداة تحفيزية لبعض الأنشطة الاقتصادية، حيث تعتبر الامتيازات الضريبية عاملاً مهماً في خلق مناخ استثماري مريح قادر على جذب العديد من الاستثمارات خاصة الأجنبية بغض النظر عن بعض المكونات الأخرى التي تدخل في حسابات المستثمر. كانت نتيجة الدراسة بوجود علاقة وطيدة بين شكل النظام السياسي للدولة وبين نظامها المالي، إذ أن النظام السياسي للدولة هو الذي يحدد الاستخدامات للأدوات المالية العامة ونوعية النفقات والإيرادات العامة، وكذلك يجب أن يفهم بأن منح الامتيازات الضريبية بشكل واسع لا يعتبر مؤشراً رئيساً لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوصي الدراسة إلى تخفيض نسب الضرائب المفروضة، ووسن نظام ضريبي تفضيلي يزيد من التنمية.

✍ دراسة موسى سلامة اللوزي & جبريل أحمد المومني (2004)⁸، بعنوان:

"دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار: دراسة ميدانية إزاء المستثمرين في المدن الصناعية"

تقوم الدراسة على تحليل البيانات واستخراج النتائج من الشركات ذات العلاقة وتتبع أهمية الدراسة من خلال أهمية الاستثمار وفوائده على الأردن حيث أن الحكومة الأردنية تقوم على تحسين بيئة العمل بهدف تشجيع الاستثمار على الصعيدين المحلي والأجنبي متطرقاً لما

بذلت الحكومة من جهود كبيرة لإيجاد المناخ الاستثماري والملائم والمنافس على مستوى المنطقة من خلال طرح سياسات استثمارية جديدة ذات مزايا عديدة ومنافسة بالمعايير الدولية وكانت نتيجة الدراسة أن الضريبة لها أثر كبير على زيادة الإيرادات من خلا زيادة الاستثمار الخاص وزيادة الناتج المحلي.

✦ الدراسات الأجنبية:

✦ دراسة ⁹Beata ŚLUSARCZYK (2018)، بعنوان:

"Tax incentives as a main factor to attract foreign direct investments in Poland"

تهدف الدراسة إلى بيان الحوافز الضريبية كعامل رئيسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بولندا، كون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم المحفزات التي تعزز اقتصاد البلدان المضيفة. ولدعم الاستثمار الأجنبي المباشر مع حوافز ضريبية في بولندا، لا بد من: مساعدات الدولة موجهة إلى المستثمرين في المناطق الاقتصادية الخاصة، وبعد ذلك، الإعفاء من ضريبة الأملاك المقدمة للمستثمرين من قبل البلديات. وتشير نتائج الاعتبارات التي أجريت إلى أن المستثمرين الأجانب يستفيدون بشكل متكرر وبشكل كبير من الحوافز التي تقدمها الحكومة البولندية، والتي تؤكد قيمة رأس المال المستثمر في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصي الدراسة إلى تأكيد استخدام الحوافز الضريبية في مجال زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

✦ دراسة ¹⁰T. A. OLANIYI, R. O. AJAYI & G. E. OYEDOKUN (2018)، بعنوان:

"Tax policy incentives and foreign direct investment in Nigeria"

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وإلى تقييم تأثير الضريبة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثير الحوافز الضريبية على دخل الشركات وأرباحها وذلك من خلال الحوافز المقدمة مثل حوافز ضريبة القيمة المضافة والحوافز الجمركية، والحوافز المفروضة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا من عام 1994 إلى عام 2016.

اعتمدت الدراسة على واقع الشركات واعتمدت الدراسة على طرق تحليل ثانوية مثل تحليل الانحدار والارتباط المتعدد وقد تم جمع البيانات من البنك المركزي النيجيري بما يخص الشركات الأجنبية المستثمرة، وكانت نتائج الدراسة تبين أن رسوم الضرائب والحوافز الضريبية ذات القيمة المضافة لها آثار كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، في حين أن

ضريبة الدخل والحوافز الضريبية للأرباح أظهرت تأثير ضئيل، وكذلك أن سياسية الحوافز الضريبية هي الدافع الجيد للأجانب للاستثمار المباشر في الاقتصاد النيجيري، وأوصت الدراسة إلى: انه يجب على الحكومة أن تجد المبرر لضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية التي يتعين على المستوردين دفعها على المواد الأجنبية من شأنها أن تحقق الحد الأقصى لمستوى الاستثمار المباشر في نيجيريا.

✍ دراسة L.-A. NISTOR & D. PAUN (2013)¹¹ بعنوان:

"Taxation and its effect on foreign direct investments –the case of Romania"

تهدف الدراسة على تأثير العلاقة بين الضرائب والاستثمارات الأجنبية المباشرة ونضال الحكومات لإنشاء نظام ضريبي يجتذب المستثمرين من جهة ومن ناحية أخرى زيادة الإيرادات. حيث ترغب الدراسة إلى اختبار ما إذا كان التطور الاقتصادي لدولة ممثلة في الاستهلاك (مقاسة بإيرادات ضريبة القيمة المضافة للبلد) والإنتاج (يقاس بالتغير في ضريبة دخل الشركات) سيؤدي إلى زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. استنادًا إلى سلسلة من نماذج الانحدارات المتعددة، نختبر ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالدخل المتحصل عليه من ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة.

✍ دراسة BECK & A. CHAVES (2012)¹² ، بعنوان:

"The Impacts of Various Taxes on Foreign Direct Investment"

تهدف الدراسة إلى تأثيرات الضرائب المختلفة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وركزت في المقام الأول على ضرائب دخل رأس المال. كما بينت بأن الأشكال الأخرى للضرائب قد تؤثر أيضًا على الاستثمار الأجنبي المباشر. وأظهرت الدراسة أن الزيادات في معدلات الضريبة النسبية على دخل رأس المال تشجع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، في حين أن الزيادات في معدلات ضريبة دخل العمالة لها تأثير معاكس. والزيادات في معدلات ضريبة الاستهلاك النسبي لها تأثيرات ضئيلة.

(2) الإطار النظري:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يعد امراً ضرورياً في أي مجتمع، وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أهم أوجه هذا التدخل السياسية الضريبية التي تعتبر من إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية، حيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع وأهمها التنمية بمختلف مجالاتها.

(1-2) السياسة الضريبية:

في البلدان المتقدمة تكون السياسة الضريبية لها أهمية بالغة فهي الأداة التي تستخدمها ليس فقط من أجل الحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة، وإنما كوسيلة تدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد. وفي البلدان النامية، تزداد أهميتها بالنظر للوضع الاقتصادي الذي يتميز بالنقص الفادح في الموارد المالية والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، والذي يتطلب زيادة الادخار والعمل من أجل تقريب التفاوت في المداخل عن طريق إعادة توزيع الدخل¹³.

✦ فرض الضرائب وأهدافها:

تم تعريف الضريبة من قبل العديد من الكتب وقد أجمعت معظم تلك التعاريف على أن الضريبة هي عبارة عن "مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبراً ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق قانون أو تشريع محدد"¹⁴. إن الدولة عندما تقوم بفرض الضرائب على مواطنيها سواء كانوا أشخاصاً اعتباريين أم أشخاصاً طبيعيين فإنها لم تفرض الضرائب عبثاً، وإنما تقوم بفرض تلك الضرائب بعد وضع أهداف معينة تريد تحقيقها، وتكون الضريبة أداة أساسية لتحقيق تلك الأهداف، وتقسم هذه الأهداف إلى أهداف مالية وأهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية وأهداف أخرى ترسم السياسات العامة¹⁵:

✧ فيما يتعلق بالأهداف المالية، فإنها تقوم بفرض تلك الضرائب من أجل الحصول على الأموال والإيرادات اللازمة، من أجل رفع الخزينة العامة في الدولة وذلك للقيام بالإنفاق

العام على الدولة والالتزام بالقيام بالنفقات اللازمة من أجل خدمة مواطنيها ومن أجل الوفاء بتعهداتها؛
فيما يخص الأهداف الاجتماعية، فإن الدولة عندما تقوم بفرض الضرائب فإنها لا تسعى فقط لرصد الخزينة العامة، وإنما هناك أهداف أخرى تسعى إليها الدولة مثل: -التحكم بعملية النسل، إعادة توزيع الدخل والثروات ومنع التكتل لتلك الثروات بأيدي فئة قليلة، الحد من الظواهر الاجتماعية المشينة؛
وأما بما يتعلق في الأهداف الاقتصادية، فإن الضرائب تستطيع أن تحدث أثراً اقتصادياً عاماً كما تستطيع أن تحدث أثراً في بعض القطاعات الاقتصادية ويعد من أهم الأدوار بالنسبة للضريبة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي العام الذي تقوم به في عملية امتصاص القوة الشرائية الزائدة ومحاربة التضخم، بالإضافة إلى أن الضريبة تستخدم من أجل تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية ويكون مثلاً في قطاعات السياحة أو الصناعية أو الزراعة فنقوم الدولة بإعفاء تلك القطاعات مثلاً من أية ضرائب على دخول تلك القطاعات أو تخفيضها وذلك لتشجيع الاستثمار وقد لجأ إلى هذا الأسلوب في كثير من البلدان النامية وذلك من أجل تشجيع الاستثمارات الصناعية والسياحية.
ويرى الباحث أن تلك هي الأهداف التي تسعى الضريبة إلى تحقيقها وهي تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع ولكن ما نراه في وقتنا الحاضر أن الضريبة أصبحت عبارة عن عملية جباية للأموال فقط وليس من مضمونها تلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كما ذكر وهي تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والمساواة بين طبقات المجتمع حيث أن أموال الضرائب تجبى من الطبقات الفقيرة وتتفق على نفقات الدولة والطبقات الغنية وهذا الأمر عكس فيه أهداف الضريبة فالفقير أصبح أكثر فقراً والغني ازداد غناً، ولذلك نرى إعادة النظر في مضمون أهداف الضريبة في صورة جديدة وعلى الحكومات أن تقوم بزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من أجل زيادة الدخل للأفراد من خلال توظيفهم في تلك القطاعات وكذلك زيادة إيرادات الدولة من أجل التخلي عن الجباية من مواطني الدولة والذي أدى إلى إرهابهم وعدم تحقق تلك الأهداف التي تسعى الضريبة إلى تحقيقها.

✦ دور النظام الضريبي في جذب الاستثمار:

لا شك أن أي بلد بحاجة ملحة لجذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير مناخ استثماري ملائم وتلجأ الدول إلى العديد من الإجراءات والاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق ذلك الهدف مثل تحرير التجارة الخارجية والمساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي، وكذلك فإن النظام والتشريعات الضريبية من شأنها العمل على جذب المزيد من المستثمرين ودفع عجلة الإنتاج، من خلال ما يعرف بالحوافز الضريبية وتحقيق الاستقرار في التشريع الضريبي¹⁶. ويمكن حصر وظائف النظام الضريبي في ثلاث نقاط¹⁷:

1. وظيفة مالية:

تتمثل في تحقيق إيراد مالي ولكن يجب أن نبتعد عن الإجحاف والمغالاة في تحقيق هذا الهدف حتى لا تتحول الضرائب إلى أعباء على المواطنين، والذي يغفل عن هموم المجتمع.

2. وظيفة تصحيحية:

تتمثل في تصحيح الاختلالات الناجمة عن الأداء التلقائي للاقتصاد عبر قوى السوق، وهناك نوعين منها:

- ✓ الاختلال في نمط استخدام قوى الإنتاج وهو يترك بعض المناطق اقل تطورا أو يترك قطاعات حيوية للنشاط الاقتصادي أو ينتج خدمات ضرورية وأخرى ضارة؛
- ✓ واختلال في توزيع الدخل بصورة غير متساوية بين طبقات المجتمع أو تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي.

1. ووظيفة تنموية:

دور النظام الضريبي في جذب الاستثمارات والتي تعمل على توفير فرص عمل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينجذب المستثمرين إلى الدول التي يكون بها نظام ضريبي مبسط بدون مغالاة، من حيث الهيكل والإجراءات الضريبية المستخدمة، فضلا عن لوائح تنفيذية واضحة.

2-2) الاستثمارات الأجنبية:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر موضع اهتمام الكثير من الحكومات والمنظمات والشركات والأفراد حيث يثور الجدل حول جدوى هذا النوع من الاستثمارات والأعباء والمزايا المترتبة عليه، خصوصا فيما يتعلق بدوافع الشركات الأجنبية في القيام بالاستثمار، ومحددات هذه الاستثمارات الأجنبية، وأساليب التنظيم والإدارة في الشركات الأجنبية. وقد ساهمت المستجدات والتطورات العلمية والاقتصادية المتعاقبة في توسيع قاعدة الانفتاح الاقتصادي وقد ترتب على ذلك المزيد من التحديات أمام الدول النامية التي تعاني من خلل في هيكلها الاقتصادية وتبعيتها، مما جعلها في مواجهة صعوبات عدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مما دفع هذه الدول إلى العمل على معالجة هذا الخلل، من خلال السعي لإعادة هيكلة اقتصادياتها بوضع يهيئها للمنافسة فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من مزاياها¹⁸. وقد قامت العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية وتشريعية عديدة لإزالة القيود أمام حركة تجارتها الخارجية، وحركة رأس

المال والاستثمار، وللدخول إلى الأسواق العالمية، وقد نجح الكثير من هذه الدول في تحقيق معدلات نمو جيدة جراء هذه الإصلاحات¹⁹. وكانت الأردن من الدول التي أدركت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة رئيسية للتصحيح والانفتاح الاقتصادي، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستثمارات الأجنبية، فقد قامت الحكومة الأردنية باتخاذ الكثير من الإجراءات التصحيحية، وسن القوانين والتشريعات بهدف توفير المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في ظل المنافسة الشديدة من قبل دول الجوار.

✦ أهمية الاستثمارات الأجنبية:

تكمن أهمية الاستثمار في زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين وكذلك توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة من خلال إنتاج السلع والخدمات التي تشجع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات²⁰، حيث إن تنمية الاستثمار الأجنبي بأشكاله المختلفة يمثل قاسما مشتركا للدول الغنية والفقيرة معاً، فالدول الغنية تهتم به رغبة منها في الحفاظ على مستوى تطورها الاقتصادي، أما الدول الفقيرة فهي تهتم به رغبة منها في التخلص من الفقر ورفع مستويات النمو الاقتصادي، لهذا فإن عملية الاستثمار الأجنبي تستحوذ على اهتمام زائد من قبل جميع دول العالم²¹.

تعتمد البيئة التنافسية للشركات العاملة في أي دولة على البيئة والقواعد والأنظمة التي توفرها الدولة. كما وتسعى الشركات أيضاً للحصول على ربح أعلى من خلال حصة السوق؛ وبهذا المعنى، فإن الشركات تسعى إلى تطوير سياساتها واستراتيجياتها لتمييزها عن منافسيها. وفي نفس الوقت، تطمح الحكومات للحصول على ميزة تنافسية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات على أراضيها. إنهم يفعلون ذلك، لأنه سيخلق وظائف جديدة، وسيعزز الإيرادات من الضرائب، ويؤدي إلى تكوين ميزانية محلية، كما سيزيد من قيمة الممتلكات. وتتمثل الأسباب الرئيسية وراء ميل بعض الشركات إلى الاهتمام بشكل أكبر في بعض البلدان بدلاً من غيرها من خلال السياسات الاقتصادية والمالية لتلك الدول، ومستوى البيروقراطية أو وجود البنية التحتية اللازمة. وتحتل السياسات الضريبية مكاناً مركزياً في الوجهة النهائية التي تختارها الشركة الراغبة في الاستثمار في بلد غير بلد المنشأ²². مع أخذ ذلك في الاعتبار، يمكننا القول أن الدولة أكثر جاذبية للمستثمرين إذا كانت ضرائبها منخفضة. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون حجم الاقتصاد وقوته الشرائية والعوامل الأخرى المرتبطة بالسوق تعويض إذا كان هناك حوافز ضريبية للشركات²³.

ولجذب رؤوس الأموال الأجنبية على المدى الطويل، ينبغي أن تواصل الدولة انخفاضها للضرائب، مما يجعل هذه البلدان أكثر تنافسية. وفي عام 2008، خفضت عشرة بلدان (بلغاريا والدانمرك وهولندا والبرتغال واليونان وفرنسا وأسبانيا وألبانيا وإيطاليا وألمانيا) معدلات الضرائب، بينما انخفضت هذه

النسبة في الجمهورية التشيكية تدريجياً من 24% في عام 2007 إلى 19% في 2011 وبولندا إلى 15%، وقد يؤدي تغيير واحد في المائة من هذه المعدلات إلى تغييرات كبيرة في الاستثمار الأجنبي. وتقول دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أنه إذا كانت أيرلندا، على سبيل المثال، ستزيد معدل ضريبة الدخل الحالي بنسبة 1%، فإن الاستثمار الأجنبي في البلاد سيشهد انخفاضاً بنسبة 3,7% في المنافسة على رأس المال²⁴.

ويرى الباحث بان للاستثمار فوائد كثيرة تساعد الدولة المستقطبة له من خلال قدرة الفرد على الادخار وتحسين الخدمات المقدمة له نتيجة زيادة الإيرادات والدخول للأفراد وكذلك التخفيف من أعباء الضرائب المفروضة عليهم بدل من الجباية من دخولهم الضعيفة فزيادة جذب الاستثمار تزيد الدخل مما يخفف من عبء الضريبة، وكذلك فإن عملية جذب الاستثمار تقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة معها ويساعد على تدريب الأيدي العاملة وزيادة مهارتهم ومما يساعد على زيادة الدخل لديهم وزيادة الإنتاجية وجودة المنتج.

✦ محددات تقييم الاستثمار الأجنبي:

على الأردن، عدم قبول أي استثمارات لا تكون نتيجتها ايجابية على المملكة حيث أن المستثمر يستفيد أكثر واكثر مما تستفيد البلد المضيف للاستثمار وهنا يجب اختيار الاستثمار في القطاعات الضعيفة والتي يوجد فيها نقص لسدة هذه الفجوة بين القطاعات المختلفة، مثلاً الاستثمار في القطاع الصناعي، وقطاع الاستخراج مثل استخراج النفط والصناعات الكيماوية التي لها مورد عالي للبلد المضيف للاستثمار²⁵.

• من مزايا هذا الاستثمار بالنسبة للبلد المضيف:

- ✓ يتيح فرصاً للدخول في شبكات تسويق إقليمية ودولية؛
- ✓ يساهم في تدريب العاملين وتأهيلهم على اكتساب مهارات في إدارة مشروعات الأعمال الجديدة؛
- ✓ تشغيلها وبالتالي تنمية رأس المال البشري وخلق فرص العمل والمساهمة في الحد من البطالة؛
- ✓ يحفز المنافسة في السوق المحلية ويدفع الشركات الوطنية على تطوير قدراتها الإنتاجية؛
- ✓ ويؤمن الحصول على موارد ضريبية من ارباح الشركات الأجنبية العاملة في السوق المحلية.

• ومن المعوقات العامة لجذب الاستثمار الأجنبي:

- ✓ التكلفة: أن ارتفاع تكاليف الإنتاج يعيق الاستثمار؛
- ✓ معوقات التمويل: ارتفاع سعر الفائدة والكلف بالإضافة إلى قلة فرص التمويل، وعدم وجود برامج تمويل متخصصة؛

- ✓ معوقات التسويق: يصادف المستثمر عدة مشاكل لتسويق منتوجاته محلياً أو خارجياً؛
 - ✓ معوقات مهارية: يد عاملة ذات كفاءة منخفضة، نقص الخبرة العلمية؛
 - ✓ الضرائب: ارتفاع النسب الضريبية وتعددتها والازدواج الضريبي، كذلك عدم وضوح القوانين الضريبية؛
 - ✓ والمعوقات البيروقراطية: انتشار الفساد الإداري كالرشوة بالإضافة إلى بطء الإجراءات وتعقدها.
- ومن هنا، يرى الباحث انه يجب الوصول إلى نظام ضريبي فعال من أجل تصحيح الاختلالات التي أدت إلى تدهور النظام الاقتصادي والحد من أنواع الضرائب المختلفة التي باتت عبارة عن عملية جباية للأموال من المستثمرين والمواطنين التي أرهقت كاهلهم ولا يستطيع التحمل زيادة في نسب الضرائب مما يؤدي إلى إخلال في الاقتصاد المالي والاجتماعي للدولة، ويتبين من خلال الإحصائيات المبينة أن ارتفاع نسبة الدين العام وعجز الموازنة سوف تزداد في الارتفاع إذا لم يكن في الإمكان توقفها ووضع حلول جذرية من خلال جذب استثمارات حقيقية تساعد في رفع الإيرادات كما فعلت تركيا في جذبها للاستثمار الأجنبي والذي أدى إلى ارتفاع ملموس في اقتصادها والتي بات من اقوي اقتصاديات العالم اجمع.

(3) الجانب التطبيقي:

سيتم تناول في هذا الجزء وصفاً لمنهجية الدراسة التي يمكن من خلالها تحقيق أهدافها، وبيان منهج ومجتمع الدراسة، والعينة التي تم اختيارها وخصائصها، كما يبين خطوات إعداد وتطوير أداة الدراسة، ومدى ثباتها وصدق بنائها، والطرق الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات.

(1-3) منهجية وإجراءات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك للتعرف على أثر السياسات الضريبية على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن، وهذا المنهج يقوم على تفسير الوضع الراهن أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي دقيق ومتكامل للظاهرة، أو المشكلة كما يقوم على الحقائق المرتبطة بها حيث لا يقتصر هذا المنهج على عملية وصف الظاهرة وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها، وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها²⁶.

⊕ مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمتمثلة (مديرية كبار دافعي الضرائب، مديرية ضريبة دخل ومبيعات شمال عمان، مديرية ضريبة دخل ومبيعات غرب عمان، مديرية ضريبة دخل ومبيعات وسط وشرق عمان) والبالغ عددهم 140 مزاوول لأعمال التدقيق.

قام الباحث بأخذ عينة قصدية (purposive sample) والمتمثلة بـ (مدراء، رؤساء أقسام، مدققين، مقدرين) وهذه العينة التي يعتمد أو يقصد الباحث اختيار مفرداتها لامتلاكها بيانات مفيدة للدراسة، للخروج بنتائج أو مؤشرات يمكن تعميمها حيث قام الباحث بتوزيع 100 استبانة وجميعها صالحة لغايات التحليل الإحصائي. كذلك تالف مجتمع الدراسة من المستثمرين الأجانب، حيث قام الباحث بأخذ عينة عشوائية بسيطة من خلال توزيع 100 استبانة، واسترداد 80 استبانة، واسقاط 5 استبانات لعدم كفايتهم، حيث بلغت الاستبانات الخاضعة للتحليل 75 استبانة أي ما نسبته 75% من أصل الاستبانات الموزعة للمستثمرين الأجانب، حيث بلغ مجموع الاستبانات التي وزعت على مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

والمستثمرون الأجانب 175 استبانة أي ما نسبته 87,5% من مجموع الاستبانات التي وزعت على مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمستثمرون الأجانب والموضحة في الجدول 01:

الجدول 01 - عدد ونسبة الاستبانات الموزعة والمستردة والمستبعدة والصالحة للتحليل الإحصائي

البيان		الاستبانات الموزعة		الاستبانات المستردة		الاستبانات المستبعدة		الاستبانات الصالحة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مديرية كيار دافعي الضرائب		35	17.5	35	17.5	-	-	35	17.5
ضريبة دخل ومبيعات شمال عمان		35	17.5	35	17.5	-	-	35	17.5
ضريبة دخل ومبيعات غرب عمان		15	7.5	15	7.5	-	-	15	7.5
ضريبة دخل ومبيعات وسط وشرق عمان		15	7.5	15	7.5	-	-	15	7.5
المستثمرين الأجانب		100	50	80	40	5	2.5	75	37.5
المجموع		200	100	180	90	5	2.5	175	87.5

✚ مصادر جمع البيانات والمعلومات:

✚ المصادر الثانوية:

تم الاستعانة بالكتب والمؤلفات والأبحاث المنشورة، والرسائل الجامعية، كما استعان بالمصادر الالكترونية المتوفرة على شبكة الانترنت، وقواعد البيانات المختلفة للحصول على أحدث الدراسات والأدبيات حول موضوع الدراسة.

✚ المصادر الأولية:

تمثلت المصادر الأولية في الاستبانة (أداة الدراسة)، حيث تم تطويرها لتناسب مع طبيعة الدراسة وعنوانها أثر السياسات الضريبية على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن، ولقد تم بلورة مدلولاتها من خلال استقراء الأبعاد العلمية المتضمنة لمتغيراتها، واعتماداً على ما تم طرحه نظرياً في الأدبيات السابقة في البحث العلمي.

✦ أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير استبانة كأداة للدراسة، حيث تم تطويرها بشكل يتناسب مع متغيرات الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة حيث تكونت الاستبانة من الأجزاء التالية:

- **الجزء الأول:** الأسئلة المتعلقة بالمعلومات العامة وهي منقسمة إلى قسمين وهما:
✓ القسم الأول: المعلومات العامة للمستثمرين الأجانب من حيث (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، ونوع الشركة)؛
✓ والقسم الثاني: المعلومات العامة لموظفي ضريبة الدخل والمبيعات من حيث (الجنس، الحالة الاجتماعية، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، والمسمى الوظيفي).
- **الجزء الثاني:** الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة وهي منقسمة إلى قسمين وهما:
✓ القسم الأول: الفقرات المتعلقة بقياس المتغير المستقل (السياسات الضريبية) هي: (الزيادات في النسب الضريبية، الحوافز والإعفاءات الضريبية، والنمو الاقتصادي)؛
✓ والقسم الثاني: الفقرات المتعلقة بقياس المتغير التابع (جذب الاستثمار الأجنبي).
وقد تم صياغة أداة الدراسة، على شكل استبانة تكونت بصورتها النهائية من 32 فقرة مقسمة إلى: 24 فقرة تقيس السياسات الضريبية و 8 فقرات تقيس جذب الاستثمار الأجنبي. يبين الجدول 02 توزيع فقرات المقياس كما يلي:

الجدول 02 - توزيع فقرات الاستبانة التي تقيس متغيرات الدراسة

أبعاد المتغير المستقل السياسات الضريبية				
المتغير	الترميز	زيادة النسب الضريبية	زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية	زيادة النمو الاقتصادي
الفقرات	A	7-1	15-8	24-16
عدد الفقرات		7	8	9
مجموع فقرات أبعاد المتغير المستقل السياسات الضريبية				
24				
المتغير	الترميز	المتغير التابع جذب الاستثمار الأجنبي		
الفقرات	B	8-1		
عدد الفقرات		8		

وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي التدريجي في الاستبانة لإعطاء مرونة أكثر لأفراد العينة في الاختيار حيث تراوحت قيمه بين 1 و 5، والموضحة في الجدول 03:

الجدول 03 - مقياس ليكرت الخماسي التدريجي

درجة المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة التطبيق	5	4	3	2	1
الوزن النسبي	100-81 %	80-61 %	60-41 %	40-21 %	20-1 %

وتم معالجة مقياس ليكرت وفقا للمعادلة التالية²⁷:

$$1.33 = \frac{(1-5)}{3} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}}$$

طول الفئة + اقل وزن = $1 + 1,33 = 2,33$ فتصبح درجة الموافقة الأولى (1-2,33) وبمستوى متدني وللانقال للفئة الثانية $2,33 + 1,33 = 3,66$ فتصبح درجة الموافقة الثانية (2,34-3,66) وبمستوى متوسط وللانقال للفئة الثالثة $3,66 + 1,33 = 5$ فتصبح درجة الموافقة الثالثة (3,67-5) وبمستوى مرتفع

وبناء على المعالجة تم تحديد درجة الموافقة النسبية وفقاً للآتي:
 لـ درجة الموافقة المرتفعة: وتشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أكبر من (3,66)؛
 لـ درجة الموافقة المتوسطة: وتشمل مجموعة الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2,34-3,66)؛
 لـ ودرجة الموافقة المتدنية: وتشمل مجموعة الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (2,34)
 ويبين الجدول 04 المتوسطات الحسابية لدرجات التطبيق:

الجدول 04 - معالجة مقياس ليكرت

المتوسط الحسابي	1- 2.33	3.66 - 2.34	5.00 - 3.67
درجة الموافقة	متدنية	متوسطة	مرتفعة

صدق وثبات أداة الدراسة:

• الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية لمحورها، من أجل تحديد قدرة كل فقرة من فقرات المقياس على التمييز، والجدول 05 والجدول 06 يوضحان معامل ارتباط (Pearson Correlation) لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لمحورها. وتعتبر الفقرات السالبة أو التي يقل معامل ارتباطها عن 0.25 متدنية ويفضل حذفها²⁸.

الجدول 05 - معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المتغير المستقل (السياسات الضريبية) والدرجة الكلية لمحورها

أبعاد المتغير المستقل السياسات الضريبية					
زيادة النسب الضريبية		زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية		زيادة النمو الاقتصادي	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	** 0.717	8	** 0.637	16	** 0.634
2	** 0.686	9	** 0.709	17	** 0.780
3	** 0.789	10	** 0.729	18	** 0.633
4	** 0.856	11	** 0.682	19	** 0.732
5	** 0.782	12	** 0.735	20	** 0.625
6	** 0.803	13	** 0.700	21	** 0.664
7	** 0.825	14	** 0.742	22	** 0.738
		15	** 0.693	23	** 0.770
				24	** 0.776
** (معنوية عند مستوى معنوية 0.01)					
* (معنوية عند مستوى معنوية 0.05)					

يتضح من الجدول 05 أن معاملات تميز فقرات السياسات الضريبية تراوحت ما بين (0,625-0,856) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha=0,01$) وهي فقرات تتمتع بتميز ممتاز كونها أعلى من 0,25، وبذلك يعتبر هذا البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

الجدول 06 - معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المتغير التابع (جذب الاستثمار الأجنبي) والدرجة الكلية للمحور

المتغير التابع أداء جذب الاستثمار الأجنبي	الفقرة
معامل الارتباط	
** 0.688	1
** 0.680	2
** 0.714	3
** 0.638	4
** 0.699	5
** 0.676	6
** 0.565	7
** 0.691	8
** (معنوية عند مستوى معنوية 0.01)	
* (معنوية عند مستوى معنوية 0.05)	

من الجدول 06، يتضح أن معاملات تميز فقرات (جذب الاستثمار الأجنبي) تراوحت ما بين 0,565 و 0,714 وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha=0,01$) وهي فقرات تتمتع بتميز ممتاز كونها أعلى من 0,25، وبذلك يعتبر هذا البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستبانة، من خلال احتساب قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت قيمتها أكبر من 0,60، وكلما اقتربت القيمة من 1 واحد (100%)، دل هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة²⁹. وبالنظر إلى بيانات الجدول 07، نجد أن نتيجة ألفا كرونباخ للعينة النهائية كانت 86,9%، لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

الجدول 07 - ثبات أداة الدراسة للمتغيرات الدراسة بالاعتماد على Cronbach Alpha

المتغيرات	عدد الفقرات	Cronbach Alpha
زيادة النسب الضريبية	7	0.890
زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية	8	0.851
زيادة النمو الاقتصادي	9	0.876
جذب الاستثمار الأجنبي	8	0.812
المؤشر الكلي لفقرات أداة الدراسة	32	0.869
N=175		

من الجدول 07، يتبين أن نتيجة معامل (Cronbach Alpha) للعينة النهائية تراوحت بين 81,2 و 89%، لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

✦ ملاتمة أنموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة:

إن الوسائل الأقرب ملاتمة لتحديد الأثر وسائل الإحصاء المعلمي (Parametric) كونها الأكثر ملاتمة لطبيعة البيانات، وإن استخدامها يستلزم تشخيص الارتباطات المتداخلة (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، حيث أن الوضع المثالي في الانحدار المتعدد أن ترتبط المتغيرات المستقلة بشكل قوي مع المتغير التابع. وفي نفس الوقت، لا ترتبط مع بعضها البعض، فإذا كان هنالك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة يؤدي إلى تقليل قيمة R والسبب أن المتغيرات المستقلة تتشارك في نفس تباين المتغير التابع، وصعوبة تحديد الأهمية النسبية لكل متغير مستقل³⁰.

• اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity):

وللتأكد من تشخيص الارتباطات المتداخلة، تم استخراج (معامل تضخم التباين VIF) Variance Inflation Factor و (التباين المسموح به Tolerance) وبعد إجراء المعالجة الإحصائية، يشير الجدول 08 إلى أن معامل التباين المسموح به للمتغيرات المستقلة كان أقل من 1 وأكبر من 0,01 كما كانت قيم معامل تضخم التباين أقل من 5، حيث يعد ذلك مؤشراً إلى عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة وهذا يدل على قبول القيم وأنها مناسبة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد³¹.

الجدول 08 - معامل تضخم التباين (VIF)

والتباين المسموح به (Tolerance) لأبعاد السياسات الضريبية

السياسات الضريبية	VIF (معامل تضخم التباين)	Tolerance (التباين المسموح به)
زيادة النسب الضريبية	1.043	0.959
زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية	1.511	0.662
زيادة النمو الاقتصادي	1.563	0.640

• الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراء التحليل الوصفي والاستدلالي واختبار الفرضيات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والموضحة في الجدول 09:

الجدول 09 - الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الإحصاء الوصفي: وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف إجاباتهم، من خلال استخدام ما يلي:	الإحصاء الاستدلالي: تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك لتمكين من تطبيق الأساليب والمؤشرات الإحصائية التالية:
التكرارات والنسب المئوية: تم استخدامها لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على عبارات الاستبانة.	اختبار (Pearson Correlation) لاختبار معاملات ارتباط المتغيرات المستقلة واختبار صدق البناء لإظهار مدى ارتباط درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية لمحورها، ومن أجل تحديد قدرة كل فقرة من فقرات المقياس على التميز.
الوسط الحسابي: تم استخدامه كأبرز مقياس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة.	معامل الاتساق (Cronbach Alpha) لاختبار ثبات أداة الدراسة.
الانحراف المعياري: تم استخدامه كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.	اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression): وذلك لاختبار أثر أكثر من متغير مستقل على متغير تابع.
	اختبار VIF (Variance Inflation Factor): وذلك لاختبار عدم تدخل المتغيرات المستقلة للدراسة، واختبار قوة بناء نموذج الدراسة.
	تحليل الانحدار البسيط: (Simple Regression) لاختبار أثر متغير مستقل واحد على متغير تابع.
	مستوى الدلالة (α): تم اعتماد (0.05) كحد أعلى لمستوى الدلالة المعنوية وعليه إذا كان مستوى الدلالة (0.05) فأقل دل ذلك على وجود أثر ذو دلالة إحصائية، أما إذا بلغ مستوى الدلالة أكبر من (0.05) فإنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية.

✦ وصف خصائص عينة الدراسة:

• المعلومات العامة للمستثمرين الأجانب:

يهدف هذا الجزء لبيان التكرارات والنسب المئوية للمعلومات العامة للأفراد المجيبين (القسم الأول من الاستبانة) والخاصة بالمستثمرين الأجانب، والموضحة في الجدول 10.

الجدول 10 - توزيع عينة الدراسة تبعا للمعلومات العامة للمستثمرين الأجانب

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	67	89.3
	أنثى	8	10.7
	المجموع	75	100
الحالة الاجتماعية	أعزب	6	8
	متزوج	69	92
	المجموع	75	100
العمر	25-30 سنة	-	-
	31-35 سنة	5	6.7
	36-40 سنة	32	42.7
	41 سنة فأكثر	38	50.7
	المجموع	-	100
المؤهل العلمي	شهادات متوسطة	-	-
	بكالوريوس	54	72
	ماجستير	16	21.3
	دكتوراه	5	6.7
	شهادات مهنية	-	-
	أخرى	-	-
	المجموع	75	100
نوع الشركة	مساهمة عامة	68	90.7
	عادية	7	9.3
	المجموع	75	100

• **المعلومات العامة لموظفي ضريبة الدخل والمبيعات:**

يهدف هذا الجزء لبيان التكرارات والنسب المئوية للمعلومات العامة للأفراد المجيبين (القسم الثاني من الاستبانة) والخاصة بموظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، والموضحة في الجدول 11.

**الجدول 11- توزيع عينة الدراسة تبعا للمعلومات العامة
لموظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات**

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	82	82
	أنثى	18	18
	المجموع	100	100
الحالة الاجتماعية	أعزب	8	8
	متزوج	92	92
	المجموع	100	100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	10
	5 - 10 سنوات	63	63
	11 - 15 سنة	22	22
	15 سنة فأكثر	5	5
	المجموع	100	100
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	-	-
	شهادات متوسطة	6	6
	بكالوريوس	84	84
	ماجستير	6	6
	دكتوراه	4	4
	شهادات مهنية	-	-
التخصص العلمي	المجموع	100	100
	محاسبة	83	83
	إدارة مالية	2	2
	إدارة أعمال	3	3
	اقتصاد	12	12
	شهادات مهنية	-	-
	غير ذلك	-	-
	المجموع	100	100
المسمى الوظيفي	محاسب	-	-
	مقدر	42	42
	رئيس قسم	6	6
	مدير	10	10
	مدقق	41	41
	مدير عام	1	1
	المجموع	100	100

• وصف المتغير المستقل السياسات الضريبية:

أولا - زيادة النسب الضريبية:

يبين الجدول 12 الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين نحو زيادة النسب الضريبية، وتم قياسه اعتماداً على 7 فقرات.

الجدول 12 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
للإجابات أفراد عينة الدراسة نحو زيادة النسب الضريبية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية	الترتبة
1	إن نسبة الضرائب المقتطعة من دخل المستثمرين الأجانب في الأردن تعتبر معتدلة	2.663	1.1015	متوسطة	53.3	6
2	تعتبر معدلات ونسب الضريبة المفروضة حالياً هي نسب ملائمة في جذب الاستثمار الأجنبي	2.206	1.0575	مدنية	44.1	7
3	رفع نسب الضرائب على الشركات المساهمة يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي	2.829	1.0797	متوسطة	56.6	3
4	إن ارتفاع معدلات نسب الضريبة لها تأثير إيجابي في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن	2.891	1.0420	متوسطة	57.8	2
5	إن رفع معدلات الضرائب والإفراط فيها تؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية للمستثمرين الأجانب نتيجة ارتفاع نسبة الأرباح المتوقعة	2.789	1.0148	متوسطة	55.8	5
6	لا يعتبر ارتفاع نسب الضرائب أحد عوائق تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الأردن.	2.811	0.9431	متوسطة	56.2	4
7	إن ارتفاع معدلات الضرائب تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية	2.937	0.9478	متوسطة	58.7	1
المؤشر الكلي		2.73	0.798	متدنية	54.6%	

يشير الجدول أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً 2,73 وبنسبة 54,6% من مساحة المقياس الكلي، وبانحراف معياري 0,798، وهو ما يشير إلى أن زيادة النسب الضريبية قد جاءت ضمن المستوى المتدني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وقد تبين من النتائج أن الفقرة رقم 7 "إن ارتفاع معدلات الضرائب تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي 2,937 وبانحراف معياري 0,9478، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم 2 "تعتبر معدلات ونسب الضريبة المفروضة حالياً هي نسب ملائمة في جذب الاستثمار الأجنبي" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ 2,206 وبانحراف معياري 1,0575.

ثانيا - زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية:

يبين الجدول 13 الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين نحو زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية والذي تم قياسه اعتماداً على 8 فقرات.

**الجدول 13 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية**

ب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة النسبية	الترتبة
8	إن وجود حوافز وإعفاءات ضريبية تساعد على توفير بيئة مناسبة وجاذبة لاستثمارات أجنبية	3.886	0.7181	مرتفعة	77.7	4
9	تطبيق نظام الحوافز والإعفاءات بصورة عادلة على كافة فئات المستثمرين يعتبر تشجيع لهم على تقديم إقراراتهم لضريبية بصورة سليمة	3.457	1.0652	متوسطة	69.1	8
10	الحوافز والإعفاءات الضريبية المؤقتة التي تمنح للمستثمرين الأجانب في بداية استثماراتهم تشجع على زيادة عدد المشاريع داخل المملكة والتي تزيد من الإيرادات	3.714	0.9641	مرتفعة	74.3	7
11	يعتبر وجود الحوافز والإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب عادلة	3.777	0.8520	مرتفعة	75.5	6
12	زيادة نسبة الإعفاءات الضريبية تشجع المستثمرين على جلب أموالهم للاستثمار وتوطينها	3.931	0.8414	مرتفعة	78.6	3
13	تحديد الحد الأدنى من رأس المال من أجل الحصول على الحوافز الضريبية هو بمستوى عادل متوافق مع الاقتصاد الأردني	4.000	0.7581	مرتفعة	80.0	1
14	تعتبر السياسة الضريبية وسيلة أساسية لتوجيه الاستثمار من خلال منح مزايا لجذب المستثمرين	3.966	0.7723	مرتفعة	79.3	2
15	زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية بنسب متفاوتة حسب نوع الاستثمار يجذب الاستثمار لزيادة النمو الاقتصادي للدولة	3.846	0.8803	مرتفعة	76.9	5
	المؤشر الكلي	3.820	0.6030	مرتفعة	76.4%	

يشير الجدول أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً 3,82 وبنسبة 76,4% من مساحة المقياس الكلي، وبانحراف معياري 0,603، وهو ما يشير إلى أن زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية

جاء ضمن المستوى المرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وقد تبين أن الفقرة رقم 13 "تحديد الحد الأدنى من رأس المال من أجل الحصول على الحوافز الضريبية هو بمستوى عادل"، متوافق مع الاقتصاد الأردني قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي 4,000 وبانحراف معياري 0,7581، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم 9 "تطبيق نظام الحوافز الإعفاءات بصورة عادلة على كافة فئات المستثمرين يعتبر تشجيع لهم على تقديم إقراراتهم لضريبية بصورة سليمة" على أقل المتوسطات الحسابية بلغ 3,457 وبانحراف معياري 1,0652.

ثالثاً - زيادة النمو الاقتصادي:

يبين الجدول 14 الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين نحو زيادة النمو الاقتصادي والذي تم قياسه اعتماداً على 9 فقرات.

الجدول 14 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو زيادة النمو الاقتصادي

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية	الترتبة
16	تلعب السياسة الضريبية للدولة دوراً فعالاً في زيادة النمو الاقتصادي مما يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن.	3.994	0.7389	مرتفعة	79.9	2
17	تعتبر السياسة الضريبية عامل رئيسي يؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار.	3.686	0.9460	مرتفعة	73.7	9
18	تأثر السياسة الضريبية وفرض الرسوم على تدفق الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي ضعف في الاقتصاد	3.811	0.7834	مرتفعة	76.2	6
19	تسهم السياسة الضريبية على توجيه الاستثمار من خلال دورها التوجيهي من أجل التنمية الاقتصادية	3.846	0.8997	مرتفعة	76.9	5
20	تساهم السياسات الضريبية الصحيحة على جذب رؤوس أموال أجنبية للبلاد المضيف مما يساعد على رفع الاقتصاد	3.851	0.7662	مرتفعة	77.0	4
21	تعتبر رؤوس الأموال المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية	4.023	0.7653	مرتفعة	80.5	1
22	إن هدف السياسة الضريبية هو إحداث التوازن المالي في الاقتصاد	3.926	0.9409	مرتفعة	78.5	3

تابع .../..

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية	الرتبة
23	تساعد السياسة الضريبية الناجحة على تصويب التشوهات في الهيكل الاقتصادي	3.800	0.9649	مرتفعة	76.0	7
24	إن استقرار النظام الضريبي الفعال يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن	3.783	0.9642	مرتفعة	75.7	8
	المؤشر الكلي	3.85	0.614	مرتفعة	77%	

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً 3,85 وبنسبة 77% من مساحة المقياس الكلي، وبانحراف معياري قدره 0,614، وهو ما يشير إلى أن زيادة النمو الاقتصادي قد جاءت ضمن المستوى المرتفع وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وقد تبين من النتائج أن الفقرة رقم 21 "تعتبر رؤوس الأموال المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي 4,023 وبانحراف معياري 0,7653، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم 17 "تعتبر السياسة الضريبية عامل رئيسي يؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار" على أقل المتوسطات الحسابية بلغ 3,686 وبانحراف معياري 0,9460.

• وصف المتغير التابع جذب الاستثمار الأجنبي:

يبين الجدول 15 الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين نحو جذب الاستثمار الأجنبي والذي تم قياسه اعتماداً على 8 فقرات.

الجدول 15 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو جذب الاستثمار الأجنبي

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية	الرتبة
1	يسهم انخفاض نسب الضرائب من جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن	4.011	0.8643	مرتفعة	80.2	6
2	تعتبر الإعفاءات الضريبية عامل أساسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن	3.686	1.0275	مرتفعة	73.7	8

تابع .../..

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية	الرتبة
3	تسهم الزيادة في الحوافز الضريبية من جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن	3.897	1.0832	مرتفعة	77.9	7
4	يعتبر انخفاض معدلات الضرائب عامل جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية إلى الأردن	4.331	0.6813	مرتفعة	86.6	5
5	إن الإعفاءات الضريبية تساعد في تقوية العلاقات الدولية	4.417	0.6888	مرتفعة	88.3	4
6	يساعد إنشاء وحدة خاصة في دائرة الضرائب لدراسة المشاريع وتقييمها وفرض نسب ضريبية مناسبة بجذب الاستثمارات الأجنبية.	4.520	0.6237	مرتفعة	90.4	2
7	إن عدم وجود أي تعقيدات في قانون الضريبة يساعد في تسهيل جذب الاستثمار الأجنبي	4.640	0.6623	مرتفعة	92.8	1
8	منح مزايا إضافية من أجل جذب استثمارات جديدة تساعد في النمو الاقتصادي	4.486	0.6238	مرتفعة	89.7	3
المؤشر الكلي		4.240	0.5260	مرتفعة	84.8%	

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً 4,24 وبنسبة 84,8% من مساحة المقياس الكلي، وبانحراف معياري قدره 0,526، وهو ما يشير إلى أن جذب الاستثمار الأجنبي قد جاء ضمن المستوى المرتفع وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وقد تبين من النتائج في أن الفقرة رقم 7 "إن عدم وجود أي تعقيدات في قانون الضريبة يساعد في تسهيل جذب الاستثمار الأجنبي" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي 4,640 وبانحراف معياري 0,6623، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم 2 "تعتبر الإعفاءات الضريبية عامل أساسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ 3,686 وبانحراف معياري 1,0275.

2-3 نتائج الدراسة:

يهدف هذا الجزء الى بيان نتائج اختبار فرضيات الدراسة التي تم التوصل لها من التحليل الاحصائي وهي كالآتي:

اختبار فرضيات الدراسة:

• نتائج اختبار الفرضية الرئيسة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار فرضية الدراسة الرئيسة والتي تنص على:
 $H_{0.1}$: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسات الضريبية وجذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن".
وتم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول 16:

الجدول 16 - نتائج اختبار أثر السياسات الضريبية وجذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن

جدول المعاملات Coefficient					تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع
T Sig	T	β	الخطأ المعياري	البيان	درجة Df الحرية	F Sig	F	R ² معامل التحديد	R الارتباط	
*0.00	-3.771	-0.192	0.034	زيادة النسب الضريبية	171/3	*0.00	77.004	0.575	0.758	جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن
*0.00	6.041	0.370	0.053	زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية						
*0.00	6.743	0.420	0.053	زيادة النمو الاقتصادي						
*معنوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$										
قيمة T الجدولية = (1.960)						قيمة F الجدولية = (2.60)				

يمثل الجدول 16 نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي (زيادة النسب الضريبية، زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية، زيادة النمو الاقتصادي) ومتغير تابع واحد يمثل (جذب الاستثمار الأجنبي). ويشير الجدول إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن، من خلال قيمة F والبالغة 77.004 وهي أكبر من قيمتها الجدولية ومعنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا النموذج عند درجة حرية (171/3) وتشير قيمة R² والبالغة 0,575 إلى أن السياسات الضريبية بأبعادها قد فسرت ما نسبته

57,5% من التغير الحاصل في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن. كما بلغ معامل الارتباط $R=75,8\%$ مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين السياسات الضريبية وجذب الاستثمار الأجنبي. ويظهر من نتائج التحليل الجزئي لهذه الفرضية أن بعد (زيادة النمو الاقتصادي) كان له الأثر الأكبر من بين أبعاد السياسات الضريبية الثلاثة في المتغير التابع (جذب الاستثمار الأجنبي)، إذ بلغت قيمة معامل بيتا له $\beta=0,420$ وما يعزز هذا الأثر قيمة T المحسوبة والبالغة 6,743 وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبمستوى معنوية $\text{Sig}=0.00$ ، بعد ذلك جاء في المرتبة الثانية من حيث الأثر بعد (زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية) إذ بلغت قيمة معامل بيتا له $\beta=0,370$ ، وما يعزز هذا الأثر قيمة T المحسوبة والبالغة 6,041 وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبمستوى معنوية $\text{Sig}=0,00$ ، وبعد ذلك جاء في المرتبة الأخيرة من حيث الأثر بعد (زيادة النسب الضريبية) وهو أثر عكسي إذ بلغت قيمة معامل بيتا له $(\beta=0,192)$ ، وما يعزز هذا الأثر قيمة T المحسوبة والبالغة (-3,771) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبمستوى معنوية $\text{Sig}=0,00$. وبناء على ما سبق، فإننا نرفض الفرضية العدمية $H_{0.1}$ ، ونقبل الفرضية البديلة H_a حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسات الضريبية وجذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن.

• نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار فرضية الدراسة الفرعية الأولى والتي تنص على: $H_{0.1.1}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لزيادة نسب الضرائب على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن". تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول 17:

الجدول 17 - نتائج اختبار أثر زيادة نسب الضرائب على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن

جدول المعاملات Coefficient			ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع
T	T	الخطأ المعياري	البيان	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط
0.00*	-4.202	0.048	زيادة نسب الضرائب	0.093	0.304
*معنوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$					
قيمة T الجدولية = (-1.96) عند درجة حرية واحدة					

يمثل الجدول 17 نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود متغير مستقل واحد (زيادة نسب الضرائب) ومتغير تابع (جذب الاستثمار الأجنبي). ويشير الجدول إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لزيادة نسب الضرائب على جذب الاستثمار الأجنبي إلى

الأردن من خلال قيمة T والبالغة (4,202-) وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، واكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1,96-) وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا النموذج عند درجة واحدة وتشير قيمة R^2 والبالغة 0,093 إلى أن زيادة نسب الضرائب قد فسرت ما نسبته 9,3% من التغير الحاصل في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن. كما بلغ معامل الارتباط $R=30,4\%$ مما يشير إلى وجود علاقة سلبية متوسطة بين زيادة نسب الضرائب وجذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن، وبناء على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العديمة $H_{0.1.1}$ ، ونقبل الفرضية البديلة H_a حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لزيادة نسب الضرائب على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن.

• نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار فرضية الدراسة الفرعية الثانية والتي تنص على: $H_{0.1.2}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لزيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن". تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول 18:

الجدول 18 - نتائج اختبار أثر زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي

ملخص النموذج Model Summary			جدول المعاملات Coefficient			المتغير التابع
R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	البيان	الخطأ المعياري	T المحسوب	T Sig	
0.396	0.629	زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية	0.052	10.651	*0.00	جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن
*معنوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$						
قيمة T الجدولية = (1.96) عند درجة حرية واحدة						

يمثل الجدول 18 نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود متغير مستقل واحد (زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية) ومتغير تابع (جذب الاستثمار الأجنبي). ويشير الجدول إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لزيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن من خلال قيمة T والبالغة 10,651 وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، واكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 1,96 وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا النموذج عند درجة واحدة وتشير قيمة R^2 والبالغة 0,396 إلى أن زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية قد فسرت ما نسبته 39,6% من التغير الحاصل في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن. كما بلغ معامل الارتباط $R=62,9\%$ مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية

قوية بين زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية وجذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن، وبناء على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العديمة $H_{0.1.2}$ ، ونقبل الفرضية البديلة H_a حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز والإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن.

• نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار فرضية الدراسة الفرعية الثالثة والتي تنص على: $H_{0.1.3}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لزيادة النمو الاقتصادي على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن". تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول 19:

الجدول 19 - نتائج اختبار أثر زيادة النمو الاقتصادي على جذب الاستثمار الأجنبي

جدول المعاملات Coefficient				ملخص النموذج Model Summary		المتغير التابع
T	T	الخطأ المعياري	البيان	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	
Sig	المحسوبة					
*0.00	11.981	0.048	زيادة النمو الاقتصادي	0.453	0.673	جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن
*معنوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$						
قيمة T الجدولية = (1.96) عند درجة حرية واحدة						

يمثل الجدول 19 نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود متغير مستقل واحد (زيادة النمو الاقتصادي) ومتغير تابع (جذب الاستثمار الأجنبي). ويشير الجدول إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لزيادة النمو الاقتصادي على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن من خلال قيمة T والبالغة 11,98 وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، واكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 1,96 وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا النموذج عند درجة واحدة وتشير قيمة R^2 والبالغة 0,453 إلى أن زيادة النمو الاقتصادي قد فسر ما نسبته 45,3% من التغير الحاصل في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن. كما بلغ معامل الارتباط $R=67,3\%$ مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين زيادة النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن، وبناء على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العديمة $H_{0.1.3}$ ، ونقبل الفرضية البديلة H_a حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لزيادة النمو الاقتصادي على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن.

خاتمة:

إن الأردن في اشد الحاجة إلى جذب الاستثمار الأجنبي لتمويل الخطط التنموية من خلال خلق مناخ استثماري متوفر فيه كل العناصر القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة، وتزداد الاهتمام بدراسة السياسات الضريبية المتبعة والحوافز الضريبية ودورها في تشجيع وجذب استثمارات أجنبية إلى البلدان التي فيها بيئة مشجعة ومهيئة لجذب الاستثمارات الأجنبية. وأن هناك عوامل أخرى تقل أهمية عنها، وعلى لا بد من إعطاء أهمية لدراسة الإعفاءات التي منحها المشروع الأردني في القانون الضريبي وقوانين تشجيع الاستثمار وتحليلها اقتصاديا وكذلك التطرق إلى بيان أهميه العوامل الأخرى غير الضريبة إلى تساعد على خلق بيئة الاستثمار.

في ضوء **نتائج** الدراسة واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى مجموعة توصيات التي تمكن من تفعيل أثر السياسات الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن وكما يلي:

- ✍ العمل على توفير مجموعة متكاملة من السياسات الضريبية والتي تهدف إلى زيادة الإيرادات إلى الدولة دون المساس المجحف للمستثمرين الأجانب؛
- ✍ توفير حزمة متكاملة من الحوافز الضريبية والتشجيعية التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن؛
- ✍ ضرورة إصدار قانون ضريبة دخل ومبيعات حديث وعصري يلائم الوضع الاقتصادي الراهن مما يعزز جذب الاستثمارات إلى الأردن؛
- ✍ ضرورة إعادة النظر في نسب الضرائب المفروضة وتخفيضها على الاستثمارات الأجنبية والمحلية وهذا سيؤدي إلى زيادة الإيرادات من خلال جذب استثمارات جديدة للبلاد؛
- ✍ تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير جميع المتطلبات للسير في الإصلاحات الضريبية وتحسين العدالة الضريبية والتهرب الضريبي؛
- ✍ وتبسيط الإجراءات الضريبية والبعد عن التعقيدات التي تواجه المستثمر الأجنبي والمحلي معاً من أجل تشجيع عملية الاستثمار.

الهوامش والمراجع:

- 1 سعيد عبد العزيز عثمان، «النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارنة)»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 13.
- 2 عويضة أحمد ثابت، «ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في القانون المصري: دراسة مقارنة»، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (الطبعة الثانية)، القاهرة، 1985، ص 242.
- 3 عبد الصمد لعوشي، «دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر وتونس»، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة أعمال دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2017.
- 4 عياش زبير، «دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر»، مجلة "الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية"، مخبر البحث "المحاسبة، المالية، الجبائية والتأمين"، جامعة أم البواقي، المجلد 02، العدد 02، 2015، ص ص 157-181.
- 5 سميرة عطوي، «السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الجزائري - إشارة إلى تجارب دوليه»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مخبر البحث "المحاسبة، المالية، الجبائية والتأمين"، جامعة أم البواقي، المجلد 02، العدد 02، 2015، ص ص 132-146.
- 6 مصطفى حسين رحال، «أثر ضريبة الدخل المؤقت رقم 28 لسنة 2009 في تشجيع الاستثمار في الأردن»، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعه الشرق الأوسط، عمان، 2011.
- 7 الحبيب العطشان، «العلاقة بين الامتيازات الضريبية وتحفيز الاستثمار»، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، العدد 92، 2010، ص ص 68-86.
- 8 موسى سلامة اللوزي & جبريل أحمد المومني، «دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن دراسة ميدانية لأداء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية»، مجلة "دراسات، العلوم الإدارية"، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 31، العدد 02، 2004، ص ص 333-351.
- 9 Beata ŚLUSARCZYK, «Tax incentives as a main factor to attract foreign direct investments in Poland administratie si management public», Revista Administratie si Management Public (RAMP), vol.- n° 30, 2018, pp. 67-81.
- 10 Taiwo Azeez OLANIYI, Reuben Olabanji AJAYI & Godwin Emmanuel OYEDOKUN, «Tax policy incentives and foreign direct investment in Nigeria», Journal of Management, Fountain University Osogbo, Nigeria, vol. 03, n° 03, 2018, pp. 59-71,
<https://osogbojournalofmanagement.com/index.php/ojm/article/view/82/66>
- 11 Loan-Alin NISTOR & Dragoș PAUN, «Taxation and its effect on foreign direct investments—the case of Romania», Nauki O Finansach Financial Sciences, Universitatea Babeș-Bolyai, Romania, vol. 03, n°16, 2013, pp. 37-47.

12 Stacie BECK & Alexis CHAVES, "The Impacts of various taxes on foreign direct investment", Department of economics, University of Delaware, Philadelphia, U.S, n° 09, January 2012, pp. 11-18,

<https://lerner.udel.edu/sites/default/files/ECON/PDFs/RePEc/dlw/WorkingPapers/2011/UDWP2011-09.pdf>

13 عبد الحميد عفيف، «فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة 2001»، رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص 165.

14 محمد أبو نصار، «محاسبة الضرائب: ضريبة الدخل والمبيعات»، دار وائل للطباعة والنشر (الطبعة الثانية)، عمان، 2016، ص 2.

15 ارجع إلى:

- عدي عفانة، عادل القطاونة & أحمد الجدع، «الجديد في المحاسبة الضريبية/ وفق قانون ضريبة الدخل الأردني المعدل رقم 25 لسنة 2001م والمطبق اعتبارا من 2002/1/1م»، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 7؛

- هاني أبو جبارة، «ضريبة الدخل في الأردن، أهدافها وانجازاتها»، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1976، ص 8.

16 عبد ربه وجدي محمود، «دور السياسة الضريبية المصرية في تفعيل وسائل مواجهة الأزمة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية-الولايات المتحدة الأمريكية-مصر)»، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2014، ص ص 17-18.

17 ارجع إلى:

- هند ابراهيم، «3 وظائف أساسية للضرائب.. أهمها تنمية مالية الدولة»، 2019/03/27،

<https://www.sfegypt.com/1846>

- مقال، «حث عن الاعفاءات الضريبية والاستثمار في العراق»، 2020/05/02،

<https://www.mohamah.net/law/البحث-عن-الاعفاءات-الضريبية-والاستثمار>

18 عبد السلام أبو قحف، «اقتصاديات الاستثمار الدولي»، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص 19.

19 H. JALILIAN, «Foreign investment location in less developed countries: A theoretical framework», Journal of Economic Studies, U.K., Vol. 23, n° 04, October 1996, pp. 18-30,

20 عبد الله المالكي، «الاستثمارات الخارجية في الأردن- مناخ الاستثمار ما هو؟»، سلسلة (مجلة) الاقتصاد المعاصر - الدار الاقتصادية للنشر، عمان، 2001، ص ص 21-22.

21 عبد السلام، أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-28.

22 M. JUSTMAN, J.-F. THISSE & T. VAN YPERSELE, « Fiscal competition and regional differentiation », Center for operations research and econometrics, Université catholique de Louvain (بلجيكا), 2001, pp. 2-6.

23 ارجع إلى:

- S. BUCOVETSKY, «Asymmetric tax competition», Journal of Urban Economics, Elsevier, U.S., vol. 30, n° 02, September 1991, pp. 167-181;
- John WILSON, «Tax competition with interregional differences in factor endowments», Regional Science and Urban Economics, Elsevier, n° 21, 1991, pp. 423-451;
- A. BÉNASSY-QUÉRÉ, A., L. FONTAGNE & A. LAHRECHE-REVIL, «How does FDI react to corporate taxation», International Tax Public Finance, vol. 12, n° 05, 2005, pp. 583-603,

<https://ideas.repec.org/a/kap/itaxpf/v12y2005i5p583-603.html>

24 Marcin PIATKOWSK & Mariusz JARMUZEK, «Zero corporate income tax in Moldova: Tax competition and its implications for eastern europe», IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, August 2008, p. 4,

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2008/wp08203.pdf>

25 عبد السلام رضا، «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر»، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2010، ص 179.

26 فايز جمعة النجار، نبيل جمعة النجار & ماجد راضي الزعبي، «أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي»، دار الحامد للنشر والتوزيع (الطبعة الرابعة)، عمان، 2017، ص 363.

27 U. SEKARAN & R. BOUGIE, «Research Methods for business: A skill-building approach, Wiley (6th ed), New York, 2013, pp. 69-79.

28 LINN Robert L. & GRONLUND Norman E., « Measurement and assessment in teaching, Prentice Hall (11th ed), U.S., 2012,

29 المرجع السابق لـ SEKARAN & BOUGIE.

30 حمزة محمد دودين، «التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS»، دار المسيرة للنشر والتوزيع (الطبعة الثانية)، عمان، 2013، ص 41.

31 J. F. HAIR, W.C. BLACK, B. J. BABIN, R. E. ANDERSON & R. L. TATHAM, «Multivariate Data Analysis», Prentice Hall (7th ed.), U.S., 2011, pp. 145-147.